



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الاثنين 28 جانفي 2019

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

• الافتتاحية

- 3.....الافتتاحية.....
- قدم رؤية شاملة عن راهن الاقتصاد الوطني : حداد يحدد معالم إقلاع الاقتصاد الجزائري (وقت الجزائر).....3
- النتاج الداخلي الخام: النمو الكلي بلغ 0ر8 بالمائة خلال الثلاثي الثالث لسنة 2018 (واج).....3
- ارتفاع أسعار الواردات والصادرات خلال التسعة أشهر الأولى من 2018 (واج).....4
- تسهيل المبادلات التجارية: الجمارك الجزائرية تتدعم بنظام معلوماتي جديد (واج).....5
- نقل جوي : اقتراح إعادة تحديد مفهومي "التنظيم و التنسيق" في مشروع القانون المتعلق بالطيران المدني (واج).....6
- الرفع من اتاوات الملاحة الجوية سيؤثر سلبا على نفقات الخطوط الجوية الجزائرية (واج).....7
- بولخراس للإذاعة : الجزائر أنتجت 354 ميغاواط من كهرباء الطاقات المتجددة (الإذاعة الجزائرية).....8
- شركات نفطية أجنبية تدعو إلى وضع "إطار قانوني نهائي ومستقر" : الجزائر أمام تحدي استقرار إنتاجها الطاقوي على المدى الطويل (المساء).....9
- اتصالات : إلغاء تسعيرة التجوال الدولي بين الجزائر وتونس(الخبر).....10
- تأمينات: تعويضات بأكثر من 1ر4 مليار دج عن خسائر الديوان الوطني المهني للحليب(واج).....11
- 12.....تعاون وشراكة.....
- السفيرة المجرية، هيلغا كاتارينا بيريتز، تزور مجمع "الوقت الجديد" وتؤكد: التعاون الثنائي بعيد عن الإمكانات الحقيقية للبلدين " (وقت الجزائر).....12
- 12.....يقظة إعلامية.....

الافتتاحية

قدم رؤية شاملة عن راهن الاقتصاد الوطني : حداد يحدد معالم إقلاع الاقتصاد الجزائري (وقت الجزائر)



كشف رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، علي حداد، في الحوار الذي أجره مع المجموعة العالمية، أنه هناك مقاربتين لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، الأولى الإستراتيجية والثانية السياسيات العامة، كما عدد مجالات الزراعة السياحة الصناعة تكنولوجيات الإعلام الطاقات المتجددة وهي المجالات الواجب التركيز عليها وتوسيع الاستثمار فيها لضمان اقتصاد متنوع.

قال حداد في المقابلة، أين قدم الرؤيا التي عبر عنها عن راهن الاقتصاد الوطني وخص بها شركة الأبحاث والاستشارات العالمية "اكسفورد بيزنس غروب": "نحن نملك كل المقومات والإمكانيات اللازمة لتنويع الاقتصاد مثل تطوير الزراعة والسياحة في المناطق الجنوبية، مع ضمان الليونة في اللوائح القانونية التي يجب أن تترافق مع وتيرة أسرع للإصلاحات الاقتصادية". كما تطرق حداد إلى توزيع التمثيليات الاقتصادية "لأفسيو" في عديد بلدان العالم شكل محور أساسي في تدخله مع المجموعة العالمية، فالمنتدى قطع أشواطاً هامة لترسيم تواجدته في الفعاليات والمعارض العالمية خاصة في أفريقيا. وأشار حداد في هذا المسعى: "التزم منتدى رؤساء المؤسسات في السنوات الأخيرة بتحسين مركزه في العديد من البلدان، وحرص على المشاركة في العديد من الفعاليات الهامة والمنتديات العالمية، ففي سنة 2018 تم إنشاء 13 تمثيلية للمنتدى بالخارج، وتم التوقيع على اتفاقيات هامة مع رجال الأعمال، في داكار وبيدجان، وغيرها من العواصم الإفريقية، كما أصبحنا قادرين على إقرار علاقات اقتصادية متوازنة ومربحة

الناتج الداخلي الخام: النمو الكلي بلغ 0ر8 بالمائة خلال الثلاثي الثالث لسنة 2018 (واج)



بلغت نسبة النمو الكلي للناتج الداخلي الخام للجزائر 0ر8 بالمائة خلال الثلاثي الثالث لسنة 2018 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017، حسب ما علمت واج لدى الديوان الوطني للإحصائيات. وبالرغم من ذلك تراجع نسبة نمو قطاع المحروقات بنسبة 9ر3 بالمائة خلال الثلاثي الثالث من 2018 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017.

و بلغت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات 3ر3 بالمائة خلال الثلاثي الثالث من السنة الماضية مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017.

ونجم نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات اساسا عن لقطاعي الفلاحة و البناء و الاشغال العمومية و الري بما فيه (خدمات الاشغال البترولية).

و بالفعل سجل قطاع الفلاحة اداء جيدا حيث بلغت نسبة نموه 7ر2 بالمائة ، في حين بلغ نمو قطاع البناء و الاشغال العمومية و الري بما فيه خدمات الاشغال البترولية (5ر9 بالمائة).

و ساهمت قطاعات اخرى -الحسب الديوان- بدورها في هذا الاداء الايجابي لنمو الاقتصادي خارج المحروقات. و يتعلق الامر بقطاعات الصناعة (4+ بالمائة) و الخدمات الموجهة للتسويق (3ر7+ بالمائة) و الخدمات غير الموجهة للتسويق (4ر1 + بالمائة).

و تتمثل الخدمات الموجهة للتسويق في النقل و الاتصال و التجارة و الخدمات التي تقدمها المؤسسات الى الاسر و كذا الفنادق و المقاهي و المطاعم.

و فيما يتعلق بالخدمات غير الموجه للتسويق تتمثل بدورها في الاعمال العقارية و الخدمات المالية و الادارات العمومية. و من جهة اخرى اوضح الديوان الوطني للإحصاء فيما يخص القيم الحالية ، ان الناتج الداخلي الخام للثلاثي الثالث لسنة 2018 عرف نمو بنسبة 10ر9 بالمائة مقابل (5ر9 بالمائة) خلال نفس الثلاثي سنة 2017 مقارنة بنفس المرحلة في 2016.

و في هذا السياق، اوضح الديوان ان ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال الثلاثي الثالث لسنة 2018 قدر ب 10 بالمائة مقابل (4ر9 بالمائة) خلال نفس الفترة من 2017 مقارنة بنفس الثلاثي من 2016. و يفسر ارتفاع انخفاض انكماش الناتج الداخلي الخام اساسا بارتفاع اسعار المحروقات.

ارتفاع أسعار الواردات والصادرات خلال التسعة أشهر الأولى من 2018 (واج)



عرفت أسعار واردات و صادرات السلع، المعبر عنها بالدينار، ارتفاعا خلال التسعة أشهر الأولى من 2018 مقارنة بنفس الفترة من 2017، حسب ما أفاد الديوان الوطني للإحصائيات.

وهكذا، عرفت اسعار واردات السلع بالدينار ارتفاعا بلغ 12ر2 بالمائة. و عرفت من جهتها اسعار الصادرات ارتفاعا ملحوظا قدر ب 38ر2 بالمائة خلال مرحلتي المقارنة. حسب ما اوضح الديوان الوطني للإحصاء في المنشور حول مؤشر الأرقام الاستدلالية للقيم الأحادية للتجارة الخارجية للسلع.

و أفاد الديوان الوطني للإحصاء، فيما يخص تغيير أسعار السلع عند الاستيراد حسب فئة المنتجات، أن جميع المنتجات سجلت ارتفاعا في الأسعار.

و يتعلق الامر بأسعار واردات الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و مشتقاتها (2ر30+ بالمائة) و المنتجات الكيماوية و مشتقاتها (14+ بالمائة) و المشروبات و التبغ (9ر13 بالمائة) و المنتجات المصنعة (8ر12+ بالمائة) و الماكينات و معدات النقل (2ر11+ بالمائة) و المواد الخام غير القابلة للأكل ما عدا الوقود (3ر9+ بالمائة) و المنتجات المصنعة المختلفة (4ر8

+بالمائة) والمنتجات الغذائية و الحيوانات الحية (5ر7 +بالمائة) و الزيوت و الدهون و الشموع من أصل حيواني و نباتي (9ر3 +بالمائة).

وفيما يخص الاسعار عند التصدير، ذكر الديوان ان اربع مجموعات منتجات من مجموع السبع المشكلة لتركيبه الصادرات عرفت ارتفاعات في الأسعار خلال التسعة اشهر الاولى من السنة الماضية مقارنة بنفس المرحلة من سنة 2017.

وتتمثل هذه المجموعات الاربعة للمنتجات في الوقود المعدني والزيوت و مشتقاتها (6ر39 +بالمائة) و المشروبات و التبغ (6ر24 +بالمائة) و السلع المصنعة (8ر18 +بالمائة) و المواد الكيميائية و مشتقاتها (8ر12 +بالمائة).

وفيما يتعلق بمجموعات المنتجات الثلاث التي عرفت تراجعاً في أسعار الصادرات، يتعلق الأمر بالمواد الغذائية و الحيوانات الحية (3ر11 - بالمائة) و المواد الخام غير صالحة للأكل (ما عدا الوقود) و الزيوت و الدهون و الشموع حيوانية و نباتية (1ر10 - بالمائة) و كذا ماكنات و معدات النقل (8ر1 - بالمائة)، حسب ما فصل ديوان الإحصائيات.

تسهيل المبادلات التجارية: الجمارك الجزائرية تدعم بنظام معلوماتي جديد (واج)

ستدعم المديرية العامة للجمارك الجزائرية ابتداء من السادس الثاني من السنة الجارية بنظام معلوماتي جديد يرقى للمعايير الدولية و الذي سيساهم في تسهيل التبادلات التجارية، حسبما أعلن عنه يوم السبت بالبلدية المدير العام لهذه المؤسسة العمومية، فاروق باحميد.

وسيسمح هذا النظام المعلوماتي الذي يترجم النموذج الجديد لنشاط الجمارك ب"ضمان شفافية أكثر لنشاطها (الجمارك) و كذا تسهيل نقل السلع، بالإضافة إلى تقليص آجال الجمركة التي من شأنها خفض التكاليف اللوجستية"، يقول السيد باحميد لدى مشاركته في فعاليات الاحتفالات الرسمية باليوم العالمي للجمارك التي عرف حضور كل من وزير المالية، عبد الرحمن راوية، و وزيرة البيئة و الطاقات المتجددة، فاطمة الزهراء زرواطي، و كذا الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين، عبد المجيد سيدي سعيد.

وأضاف ذات المسؤول أن هذا المشروع الواعد هو "ثمرة تعاون ما بين إدارة الجمارك الجزائرية و نظيرتها من كوريا الجنوبية التي تعد من أحسن النماذج عبر العالم، خاصة و أنها عانت خلال سنوات مضت من نفس المشاكل التي تعاني منها الجمارك الجزائرية حالياً".

"لإنجاح هذا المشروع ارتأت المديرية العامة للجمارك الاستعانة بالخبرة الوطنية"، استناداً للسيد باحميد، بحيث تم اليوم إبرام اتفاقية مع مؤسسة دعم و تطوير الرقمنة و هذا مرافقة و تأطير النظام المعلوماتي الجديد للجمارك، بالإضافة إلى إمضاء بروتوكول اتفاق مع البريد السريع المتضمن إنشاء و وضع حيز الخدمة التطبيق الخاص للواجهة الالكترونية لتبادل المعلومات.

ومن بين ما ستسمح به هذه الواجهة الإلكترونية المشتركة المسماة (نظام الإعلان الجمركي) هو التبادل الفوري للبيانات و الرسائل المتعلقة بمراقبة البيانات البريدية من قبل الدوائر الجمركية، بالإضافة إلى المساعدة الآلية لإرسال البيانات البريدية في مجال الانتقاء و تسيير المخاطر.

كما ستستفيد المديرية العامة للجمارك بموجب هذه الاتفاقية المبرمة بينها و بين شركة دعم التنمية الرقمية من مساعدة هذه الأخيرة في تحقيق و تجسيدها لنظام جديد موحد للخدمات الجمركية الذي تبنته لضمان التغطية الكاملة للنشاط الجمركي و تبسيط الإجراءات الجمركية و تشغيلها من خلال نظام "الشباك الموحد".

وفي سياق ذي صلة، أكد المدير العام أن "الاتجاه نحو رقمنة نشاط الجمارك يفرض نفسه كحتمية في ظل مساهمة التجارة الدولية منذ زمن لتكنولوجيات الرقمنة التي أثبتت فعاليتها في تطوير وتسهيل عمليات التجارة الدولية". وفي هذا الصدد أقر ذات المسؤول ب"التعقيدات التي تعرفها الإجراءات الجمركية على الحدود وكذا عجز وعدم فعالية مختلف الإجراءات الإدارية عند الحدود في مجابهة البيروقراطية"، مشيراً إلى أن "الرقمنة تمثل الأداة الأساسية للمراقبة الحديثة".

وإلى جانب رقمنة الإجراءات الجمركية، "تعمل إدارة الجمارك في مسعى عصرنه نشاطها على تصميم وتنصيب نظام معلوماتي لتسيير المخاطر"، يقول السيد باحميد الذي أشار إلى أنه سيتم ابتداءً من السنة الجارية وتطبيقاً لأحكام المادة 43 من قانون المالية لسنة 2019 وبالتعاون مع شرطة الحدود استحداث وحدة بيانات خاصة بالمسافرين بهدف تسهيل تنقلهم.

وأضاف أن الجمارك الجزائرية تنتظرها العديد من التحديات التي ستعمل على رفعها والمتمثلة خاصة في حماية الاقتصاد الوطني بحيث يتعين عليها "القيام بالرقابة المناسبة على الحدود وهذا بتطبيق المراقبة الذكية التي تعتمد على تسيير المخاطر والاعتماد على التحليل الاستباقي للبيانات لتفادي المخاطر التي تهدد الصحة العمومية، خاصة تلك المتعلقة بالتجارة غير الشرعية للتجهيزات والبضائع الممنوعة من الاستيراد".

نقل جوي : اقتراح إعادة تحديد مفهومي "التنظيم والتنسيق" في مشروع القانون المتعلق بالطيران المدني (واج)

اقترح الرئيس المدير العام لشركة طاسيلي للطيران السيد بلقاسم حرشواوي اليوم الأحد بالجزائر إعادة تحديد مفهومي "التنظيم والتنسيق" في مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 98-06 المؤرخ في 1998 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني.

ودعا السيد حرشواوي خلال استماعه من طرف لجنة النقل والاتصالات السلوكية والسلوكية بالمجلس الشعبي الوطني الى ضرورة تحديد مفهومي التنظيم والتنسيق في مجال الطيران المدني وتوضيحهما بشكل أفضل في نص مشروع تعديل هذا القانون.

كما أبرز ذات المتحدث ضرورة إدراج بند يوضح أهمية التنسيق بين الفاعلين في مجال الطيران المدني كالمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية والديوان الوطني للأرصاد الجوية من اجل عمل متكامل ومتناسق والامتثال للمعايير الدولية للمنظمة الطيران المدني الدولي.

من جهة اخرى اقترح السيد حرشواوي إدراج مفهوم "غرامة" على المخالفات المتعلقة بقوانين الطيران المدني فضلا عن إدراج مفهوم "أوفشور" في المادة 3 من نص قانون النقل الجوي.

ويندرج تعديل هذا المشروع في سياق تطبيق مخطط الحكومة في مجال الطيران المدني، تنفيذاً لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي الى مراجعة وتكييف التنظيم الذي يحكم النقل الجوي بما يتماشى والمعايير الدولية من خلال تعزيز قدرات الشركات الوطنية ومواصلة عصرنه التجهيزات المطارية وتصديق المطارات.

ويقترح مشروع القانون إعادة تنظيم الادارة في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع خاص تسمى "الوكالة الوطنية للطيران المدني" بحيث توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالطيران المدني وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية و تتولى مهام الضبط والرقابة والإشراف في مجال الطيران المدني.

أما فيما يتعلق بموارد التسيير والتجهيز التي ستخصص لهذه الوكالة سبق و ان أشار وزير الأشغال العمومية والنقل السيد عبد الغني زعلان أنها ستقتطع من اتاوات الملاحة الجوية. يذكر أن مجال الطيران الذي يحكمه من الناحية التشريعية القانون رقم 06-98 المؤرخ في 1998 عرف أربعة تعديلات خلال السنوات 2000 و 2003 و 2008 و 2015.

الرفع من اتاوات الملاحة الجوية سيؤثر سلبا على نفقات الخطوط الجوية الجزائرية (واج)

اعتبر الرئيس المدير العام للخطوط الجوية الجزائرية، علاش بخوش، اليوم الأحد بالجزائر العاصمة، أن احتمال مراجعة سعر اتاوات الملاحة الجوية بالزيادة يهدف تمويل وكالة وطنية للطيران المدني، المرتقب انشاؤها بموجب مشروع القانون المتعلق بالطيران المدني، سيؤثر سلبا على نفقات الخطوط الجوية الجزائرية. وقال السيد علاش - خلال استماعه من قبل لجنة النقل والمواصلات السلوكية و اللاسلوكية بالمجلس الشعبي الوطني- في إطار مناقشة مشروع القانون المعدل و المتمم للقانون رقم 06-98 المؤرخ في 1998 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، أن الخطوط الجوية الجزائرية "سعيدة بمبادرة الوزارة الوصية المتعلقة بإنشاء هذه الهيئة (وكالة وطنية للطيران المدني) التي تتمتع بالاستقلالية التقنية والإدارية و المالية وفقا لتوصيات المنظمة العالمية للطيران المدني".

وأشار المسؤول الى أن الخطوط الجوية الجزائرية عضو في المنظمة الدولية للنقل الجوي (إياتا) و التي تمارس نشاطها وفق اللوائح الصادرة عن المنظمة العالمية للطيران المدني و خصوصا منها المرفقات 17 و 18 المتعلقة بالأمن والسلامة. كما أوضح السيد علاش أن إنشاء وكالة وطنية للطيران المدني يعتبر بمثابة تحويل مهام مديرية الطيران المدني الجزائري و الارصاد الجوية الى هذه الهيئة الجديدة المستقلة.

لكن، قال المسؤول، ان "الوسائل المطروحة لتمويل هاته الهيئة و خصوصا منها النابعة عن اتاوات الملاحة الجوية سيؤثر سلبا على نفقات الخطوط الجوية الجزائرية اذا ما تمت مراجعتها بالزيادة".

يذكر أنه في عرض اسباب مشروع هذا القانون، الذي يهدف إلى تميم القانون رقم 06-98 المؤرخ في 7 يونيو 1998، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، تم التأكيد على ان السياسة المنتهجة من طرف الحكومة في مجال الطيران المدني، التي جاءت تنفيذا لبرنامج رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، تهدف إلى تطوير ميدان النقل الجوي، بحيث لا يمكن ضمان هذه السياسة إلا إذا كانت مؤسساتها تمارس وظائف الدولة بصفة مطلقة.

وبالتالي، يستدعي هذا الاستمرار في اداء جميع الاعمال من اجل ارساء نظام تشريعي وتنظيمي مع ضبط كافة نشاطات النقل الجوي المساعدة على تطوير المبادرات المتخذة سواء من طرف القطاع العام او الخاص مع التأكيد على ضرورة ممارسة الادارة لمهامها السيادية (التنظيم والمراقبة والضبط) بغرض ضمان المنافع الاقتصادية والاجتماعية للجميع، حسب نفس المصدر.

ومن بين الأعمال ذات الأولوية لهاته السياسة ، تم التأكيد على تطوير المناهج اللازمة من الناحية التشريعية والتنظيمية المكيفة مع التعهدات الدولية ووضع إطار مؤسساتي مطابق لها.

ولهذا، يضيف نفس المصدر، أصبح من الضروري إنشاء وكالة وطنية للطيران المدني خاصة وان المنظمة الدولية للطيران المدني قد أوصت أعضاءها بمنح استقلالية قانونية ومالية لإدارة طيرانهم المدني بهدف ضمان أداء مهامهم وإيجاد الحل لمشكلة غياب آليات التمويل.

وفي الجزائر، أسندت هذه المهام في الوقت الحالي للوزير المكلف بالطيران المدني الذي يمارسها بواسطة الهيئات التي تخضع لسلطته.

وتمت الإشارة إلى ان هذه الهيئات "تواجه صعوبات في أداء مهامها". ولذلك يقترح مشروع القانون إعادة تنظيمها في شكل وكالة وطنية للطيران المدني.

وتعتمد عملية إعادة التنظيم هذه على عمليات التدقيق التي اجرتها المنظمة الدولية للطيران المدني في الجزائر والتي ادت معايناتها وتحفظاتها إلى إظهار "ضعف الادارة الحالية للطيران المدني".

كما أشارت هاته الأخيرة كذلك إلى "عدم التوازن الواضح بين حجم الموارد البشرية و الوسائل المادية التي تتوفر عليها هذه الهيئات التي تواجه صعوبات لضمان الاشراف على نشاطات الطيران المدني ومراقبتها".

و ذكر النص كذلك بعضوية الجزائر في معاهدة شيكاغو لسنة 1944 المتعلقة بالطيران المدني والتي تخضع الدولة بموجب أحكامها للالتزامات المنصوص عليها في هذا المجال مع التذكير انه منذ عدة سنوات لم تتوقف المنظمة الدولية للطيران المدني من التأكيد على ميدانيين ذي أولوية معتبرة : السلامة و الأمن.

لذلك، "يهدف إنشاء وكالة وطنية للطيران المدني إلى منح إمكانية تدارك النقائص الحالية"، حسب عرض أسباب مشروع النص.

وتتمتع هذه الوكالة باستقلالية التسيير وبسلطة فعلية وحقيقية لاتخاذ القرارات فيما يخص أداء مهامها بكل حرية كسلطة ضبط لنظام الطيران المدني.

وتكمن مهام هذه الوكالة أساسا في المسائل القانونية والتقنية والاقتصادية فيما يخص الضبط والمراقبة والرقابة لنشاطات مقدمي خدمات الطيران.

ويجب، حسب مشروع القانون، أن تزود هذه الوكالة بمستخدمين مؤهلين وأكفاء بوسعهم القيام بالمهام المنوطة بهم والذين يمكن أن يستفيدوا موازاة مع ذلك من إجراءات تحفيزية في إطار تشجيع استقطاب الكفاءات والحفاظ عليها.

وسيتم تمويل هذه الوكالة، يضيف نفس المصدر، بشكل رئيسي من حصة مأخوذة من أتاوات الملاحة الجوية التي تقبضها وهذا وفقا لأحكام المادة 68 من قانون المالية لعام 2005.

ويغرض تجسيد مشروع إنشاء الوكالة الوطنية للطيران المدني فقد تم إدراج فصل جديد في القانون رقم 06-98 المؤرخ في 7 يونيو 1998 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني.

كما تم من خلال مشروع هذا القانون تميم المادة 124 من القانون رقم 06-98 وذلك قصد إدراج نشاط الاخلاء الصحي بواسطة الطائرة ضمن خدمات العمل الجوي.

بولخراس للإذاعة : الجزائر أنتجت 354 ميغاواط من كهرباء الطاقات المتجددة (الإذاعة الجزائرية)

أكد الرئيس المدير العام لشركة الكهرباء و الطاقات المتجددة بسونلغاز شاهر بولخراس، أن الجزائر تمكنت من إنتاج 354 ميغاواط من كهرباء الطاقات المتجددة بعد أن قررت الحكومة عام 2015 تطوير الطاقات المتجددة وصنفتها كأولوية وطنية.

وقال بولخراس خلال استضافته هذا الأحد في برنامج "ضيف التحرير" للقناة الثالثة إن البرنامج الخاص بالطاقات المتجددة الذي انطلقت الجزائر في تجسيده مكن من إنتاج 354 ميغاواط في إطار السعي لتلبية الاحتياجات المحلية و الصناعية المتنامية في مجال الطاقة الكهربائية.

وأضاف ضيف الثالثة أن الاستراتيجية الطاقوية ترمي إلى إنتاج هجين طاقوي تمثل فيه المواد المتجددة بما نسبته 27 بالمائة في أفق 2030 لتوفير أفضل الشروط لتحقيق النجاعة الطاقوية مذكرا هنا بإطلاق مناقصة لمشروع إنتاج 200 ميغاوات.

وإلى جانب ورشات سونلغاز في مجال الطاقات المتجددة أشار بولخراس إلى أهمية المشاريع التي تنجز من شركة سوناطراك ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتي ستسمح بإنتاج حوالي 13.5 جيجاوات بحلول عام 2030.

شركات نفطية أجنبية تدعو إلى وضع "إطار قانوني نهائي ومستقر": الجزائر أمام تحدي استقرار إنتاجها الطاقوي على المدى الطويل (المساء)

يعول قطاع الطاقة في الجزائر على تحسين جاذبيته واستقطاب المزيد من الشركات في السنوات المقبلة، وذلك عبر تعديل قانون المحروقات المرتقب أن يتم خلال السنة الجارية، وكذا على الإستراتيجية التي وضعتها شركة سوناطراك لآفاق 2030 ويؤكد متعاملون نفطيون أجانب يعملون ببلادنا أن القدرات الجزائرية في مجال المحروقات مازالت هامة، مشيرين إلى أن أهم تحدي تواجهه الجزائر نفطيا هو الحفاظ على استقرار إنتاجها على المدى الطويل.

وأكد الرئيس المدير العام لسوناطراك، عبد المومن ولد قدور، أن الشركات الحالية والمستقبلية، جزء أساسي من الإستراتيجية التي وضعتها الشركة لتطورها لآفاق 2030، مذكرا أنه منذ أوائل عام 2017 تم حل معظم الخلافات القضائية مع الشركاء، وأن الهدف الراهن هو أن تبدأ الجزائر مرة أخرى في جذب أهم المستثمرين العالميين.

وفي حوار نشر في تقرير مكتب "مجموعة أكسفورد بزنس" لسنة 2018، قال ولد قدور، أن هذه الأهداف سيتم العمل على تحقيقها عبر تعديل قانون المحروقات. حيث توقع أن يكون القانون جاهزا للتنفيذ في بداية 2019، مشيرا إلى أنه سيتضمن "حوافز ضريبية وتخفيف للإجراءات الإدارية".

وبخصوص استغلال الموارد التقليدية وغير التقليدية، قال إن سوناطراك ستركز على ضمان الأداء العالي للأنشطة المتعلقة بالموارد التقليدية، ومتابعة تطوير موارد الجزائر غير التقليدية.

فبالنسبة للأولى، أوضح أن الهدف هو مضاعفة المردود السنوي للموارد التقليدية، من خلال الاستكشاف في المناطق الحدودية. "وبالمثل، يمكن زيادة إنتاج الحقول التقليدية زيادة كبيرة في المدى القصير، عن طريق تحسين أداء البئر، وعلى المدى الطويل من خلال تطوير تقنيات محسنة لاستعادة النفط. كما أن تحسين الإنتاجية في عمليات الحفري أيضا محور تركيز، ونحن نهدف مستقبلا إلى حفر عدد مضاعف من الآبار في كل أرضية حفر"، أضاف ولد قدور.

وفيما يتعلق بالموارد غير التقليدية والطاقات المتجددة، أكد ضرورة استغلالها، قائلا أن سوناطراك ستفتح الطريق نحو تحقيق ذلك، عبر تطوير هذه الموارد وتعزيز التقدم المحرز عن طريق الشركات. كما ستركز على مجال الاستثمار في البتروكيميائيات، وقد أنشأت وحدة مخصصة لإدارة هذه الشركات لضمان التطوير المستمر لهذا المجال.

وبخصوص تحسين مستويات مشاركة الشركات الجزائرية المحلية في مشاريع سوناطراك، تحدث ولد قدور عن هدف الحكومة في الوصول إلى زيادة معدلات المحتوى المحلي في مشاريع سوناطراك من 40٪ إلى 55٪ بحلول عام 2030. وهو ما اعتبره "إلتزام وطني قوي لتعزيز الاقتصاد الجزائري".

وقال أنه يجري تنفيذ تدابير هامة لتعزيز المحتوى المحلي، وسيتم وضع أهداف طموحة على جميع المستويات. وبخصوص الموارد البشرية، اعتبر أنه من الضروري جعل الوظائف "أكثر جاذبية وتنوعا". بالإضافة إلى ذلك، فإنه اعتبر أن إدارة آجال المشاريع أمر أساسي بالنسبة لمشاريع سوناطراك، ويمكن تحسينها من خلال إنشاء قسم هندسي يتبع

هذه المشاريع. في السياق، فإن مركزية المشتريات والخدمات اللوجستية تعد "خطوة حتمية لتبسيط العمليات وتحسين الأداء وخفض التكاليف"، مثلما أوضح.

وفي حوار نشر بذات التقرير، أكد المدير العام لشركة إيني الإيطالية، كلوديو ديسكالزي، أنه لا يزال لدى الجزائر إمكانات كبيرة للإنتاج، لاسيما بالنسبة للغاز، حيث "يجري تطوير العديد من الموارد في الأحواض الجنوبية الغربية، وسوف تبدأ إنتاجها على مدى السنوات القليلة القادمة"، كما أشار إليه، مؤكداً أنه يمكن لقطاع الطاقة الجزائري أن يتباهى بالعديد من العوامل الإيجابية التي يحتكم عليها. وأولها - كما قال - "إنه يمثل صناعة راسخة مع شبكة بنية تحتية واسعة وموثوق بها ومجموعة متنوعة من طرق التصدير". أما ثانياً فمن وجهة نظر شركة دولية، "الجزائر شريك موثوق به"، حيث تعتبر شركة سوناطراك "واحدة من أفضل شركات النفط الوطنية في العالم، من حيث الموارد البشرية والمعرفة الصناعية"، حسب رأيه. وأخيراً أكد أن الجزائر أثبتت أنها "بلد مستقر بشكل ملحوظ، على الرغم من وجودها في منطقة تهيمن عليها التوترات السياسية". عوامل اعتبرها "جد مهمة لقطاع الطاقة".

أما بخصوص التحديات فإنها ترتبط خصوصاً - حسب - ب«الهبوط الطبيعي في كمية الاحتياطيات من المحروقات»، حيث عبر عن اقتناعه بأن الجزائر تحتاج إلى تحقيق الاستقرار في إنتاجها على المدى الطويل، مع تحقيق توازن دقيق بين المحافظة على صادراتها وتلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة، فضلاً عن الاستثمار في تطوير بنية تحتية جديدة. ورداً عن سؤال حول المجالات المحددة التي لديها أكثر الإمكانيات لمزيد من الاستثمار، قال ديسكالزي "أعتقد أن قطاع المنيع لا يزال يتمتع بإمكانيات كبيرة، وأعتقد أنه سيبقى محركاً قوياً للاستثمارات. وهناك قطاع استراتيجي آخر هو مصادر الطاقة المتجددة؛ الجزائر لديها الكثير من الطاقة الشمسية، وهذه الإمكانيات لم يتم تسخيرها بعد. وبدلاً من أن تشكل مصادر الطاقة المتجددة تهديداً لصناعات النفط والغاز، فإنها يمكن أن تعمل في تكامل معها، مما يساعد على تقليل الطلب على الغاز محلياً".

وأكد أن شركات النفط الدولية يمكنها المساهمة بشكل كبير في جلب تقنيات التنقيب والحفر الحديثة إلى البلاد، وكذا تحسين المعايير والعمليات. وذكر بالتزام "إيني" بإزالة الكربون وتحقيق صفر بالمائة في حرق الغازات بحلول عام 2025، مشيراً إلى أن شركته ترحب بأي تعزيز يمكن إحداثه على الإطار التنظيمي "الذي يفضل الشركات التي تعمل لتحقيق أهداف مماثلة".

في سياق متصل، وحول الإجراءات التي يمكنها تحسين جاذبية القطاع للمستثمرين الأجانب، اعتبر أن وجود "إطار قانوني نهائي ومستقر"، ينبغي أن يساعد في تشجيع الاستثمار الأجنبي في الطاقة الجزائرية على المدى المتوسط والطويل.

من جانبه، أكد هشام مكاوي الرئيس الجهوي لشركة بريتيش بتروليوم "بي بي" على مستوى شمال إفريقيا، تحمس الشركة المستثمر لإمكانات المنيع في الجزائر. وقال إن البنية التحتية المحسنة والاحتياطيات تجعلها في موقع مثالي لتصبح مورداً رئيسياً للنفط والغاز العالميين.

وبخصوص قطاع الغاز الصخري، أشار إلى أن إمكانات الغاز الصخري في الجزائر من بين الأكبر في العالم. ومع ذلك، فإنه أكد ضرورة "تقييم مواردها واستكشافها بدقة". وبالنسبة إليه، فإن شركات النفط العالمية تتمتع بالخبرة لتكون شريكاً مثالياً في التطوير المستقبلي لموارد الغاز غير التقليدية بالجزائر ومن بينها شركة "بي بي" التي تملك تجربة في هذا المجال بعمان وبالولايات المتحدة الأمريكية.

اتصالات : إلغاء تسعيرة التجوال الدولي بين الجزائر و تونس(الخبر)

أعلنت وزارتا قطاع البريد والاتصالات للجزائر وتونس ، اليوم الأحد بالجزائر العاصمة، انه سيتم إلغاء تسعيرة خدمات التجوال . وفي لقاء صحفي مشترك مع نظيرها التونسي، أنور معروف عقب اشغال الدورة الثالثة للجنة الفنية المشتركة الجزائرية-التونسية للتعاون في مجال البريد و تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، قالت وزيرة البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية والتكنولوجيايات والرقمنة، إيمان هدى فرعون "لقد قررنا تشجيع سلطي الضبط للبلدين من اجل حث متعاملي الهاتف النقال لوضع الأجهزة التقنية و المشروع في المفاوضات التجارية اللازمة بغية إفضاء شفافية على المبادلات بالنسبة للزبائن الذين يتنقلون بين البلدين وهذا من دون دفع تسعيرة التجوال الدولي او القيام بتعديلات على هواتفهم النقالة".

و من جهته، أعرب الوزير التونسي عن "الرغبة المشتركة للبلدين في إلغاء تسعيرة خدمات التجوال الدولي و خلق ما يسمى بالشبكة الواحدة التي تسمح لمواطني البلدين من الشعور أنهم في بلدهم".

و أوضح مسؤولون في الوزارة ، أن الجزائريين و التونسيين الذين سيستفيدون من عروض جزافية مكالمات و بيانات بإمكانهم استعمال هواتفهم النقالة في الجزائر، أو تونس من دون دفع تكاليف اضافية"، مضيفين أن كل الاتصالات التي يقومون بها انطلاقا من البلدين "ستعتبر وكأنها مكالمات محلية".

تسمح خدمة التجوال الدولي للزبون من استعمال هاتفه النقال في بلد آخر بفضل الاتفاقات المبرمة بين البلدين. عند الخروج من الحدود الوطنية، يتصل الهاتف النقال تلقائيا بشبكة المتعامل الشريك التابع له. و يتعلق الأمر بخدمة مدفوعة الثمن حيث أن هذه الأخيرة تكون باهظة في أغلب الأحيان لكن أسعارها تختلف من متعامل لآخر.

بنوك/مالية/تأمينات

تأمينات: تعويضات بأكثر من 1ر4 مليار دج عن خسائر الديوان الوطني المهني للحليب(واج)

بلغ حجم التعويض الذي سخره الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي عن الخسائر الكبيرة التي تعرض لها الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته خلال سنة 2018، أكثر من 1ر4 مليار دينار، حسبما أفاد به اليوم الأحد بيان لهذه الشركة التأمينية.

وحسب ذات المصدر فقد تعرض الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته (زبون مشترك لدى الصندوق) لعدة حوادث خلال سنة 2018 حيث ألحقت به خسائر كبيرة قدرت بقرابة 3.500 طن من مسحوق الحليب خلال حادث حريق بسكيكدة و 3.141 طن من مسحوق الحليب كانت على متن سفينة في عرض البحر.

وبمجرد التصريح بهذه الحوادث ، قامت مصالح الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي باتخاذ كافة الإجراءات بغرض تعبئة كافة الوسائل التقنية و المالية الضرورية من أجل تعويض المؤسسة المتضررة بمبلغ يفوق 1ر4 مليار دج .

وقد تكمن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بفضل "سياسته المنتهجة وتسييره الحسن وكذا قاعدته المالية المتينة ، من مواجهة كافة التزاماته تجاه زبائنه " وكذا التأقلم مع متطلبات السوق التنافسية، وذلك من خلال تنوع منتجاته التأمينية و استقطاب كبار المتعاملين في مجال الزراعة الصناعية ضمن قائمة زبائنه. يضيف البيان.

وبفضل تعزيز هامش ملاءته و النتائج المحققة خلال السنوات المالية الاخيرة ، أصبح الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يتمتع بمكانة ممتازة تمكنه من مواصلة تطوره و مرافقة زبائنه من خلال ضمان استدامة نشاطهم و المساهمة بالتالي في ضمان الأمن الغذائي الوطني.

تعاون وشراكة

السفيرة المغربية، هيلغا كاتارينا بيريتز، تزور مجمع "الوقت الجديد" وتؤكد: التعاون الثنائي بعيد عن الإمكانيات الحقيقية للبلدين" (وقت الجزائر)

أكدت سفيرة المجر بالجزائر، هيلغا كاتارينا بيريتز، أنها تراقب باهتمام الدور المهم الذي تلعبه الجزائر في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، للحفاظ على السلم وأمن المنطقة، مشيرة إلى أن "التعاون الثنائي بين البلدين بعيد عن الإمكانيات الحقيقية التي يتمتع بها الطرفين".

وأوضحت السفيرة، خلال زيارة مجاملة قامت بها إلى مجمع الصحافة "الوقت الجديد"، أن "حجم التبادلات التجارية بين الجزائر والمجريتراوح بين 100 و250 مليون دولار"، وهو الحجم الذي تعتبره المتحدثة "بعيدا جدا عن الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها الطرفان ومجالات التعاون الكبيرة". ويعمل الطرفان، بحسب المتحدثة، على "تحسين العلاقات التجارية والصناعية، وتقريب المستثمرين من البلدين من خلال العمل مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وأيضا منتدى رؤساء المؤسسات. حيث أثمرت منتدى الأعمال الجزائري-المجري وأيضا إنشاء مجلس الأعمال الثنائي الذي عقد أول اجتماع له في ربيع "2018، معددة بعض المجالات التي تهتم المستثمرين المجريين، التي تتواجد على رأسها كل من الفلاحة والسياحة وتربية المائيات، وأيضا الصناعات الغذائية. من جانب آخر، أوضحت ذات المسؤولة الدبلوماسية، أن "الجزائر ستكون ضيف شرف الصالون الدولي للسياحة بالعاصمة المغربية بودابست، بداية شهر مارس القادم، والذي سيكون فرصة للترويج لـ "الوجهة الجزائرية" التي تعمل الحكومة الجزائرية على ترقيةها وخلق "فرص شراكة" مع الجانب المجري، ووسط أوروبا بشكل عام، كون الصالون يعرف إقبالا كبيرا من مهني المجال والجمهور العام. وأضافت المتحدثة، أنه ومنذ افتتاح الخط الجوي المباشر بين الجزائر والمجر، تضاعف عدد طالبي تأشيرات الدخول إلى المجر 7 مرات، موضحة أن أكثرهم من رجال الأعمال والمستثمرين الجزائريين، بالإضافة إلى العديد من الفرق في مختلف الرياضات، التي تنتقل إلى المجر قصد التحضير البدني، موضحة أن مصالحتها تعمل على تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة وأيضا الأجال، كما أشارت إلى ارتفاع عدد السياح المجريين في الجزائر، منتظرة ارتفاع العدد مع افتتاح مطار الجزائر الدولي الجديد.

يقظة إعلامية